

تقرير

11 مليار ليرة فارق، قيمة العقد بين الوزارة والهيئة أوجيرو تحذر من توقف الصيانة

فتحت النيابة العامة في ديوان المحاسبة التحقيقات في ملف العقد الموقّع بين وزارة الاتصالات وأوجيرو، وأولها الصبّ فارق بقيمة 11 مليار ليرة بين التفقات التنفيذية التي حازت موافقة الديوان، بالرغم من تنفيذ العقد وبين التفقات المحققة فعلاً، التي كان يفترض الموافقة عليها لو تحول العقد إلى عقد مصالحة، لكن الهة حيث انتهاء التحقيق، فإن رئيس أوجيرو راسك وزير الاتصالات طلاك على إتمامه ان الهيئة لم تعد قادرة على القيام بأعمالها نتيجة عدم صرف الاموال لها

إيلي الفرزلي

لم يقفل ملف موافقة ديوان المحاسبة على العقد الموقّع بين وزارة الاتصالات وأوجيرو، جديدته تلقي المدعي العام لدى الديوان فوزي خميس رسالتين من وزيرى الاتصالات طلال حواط والمالية غازي وزني، يؤكدان فيهما الالتزام بعدم صرف قيمة العقد إلى حين انتهاء التحقيق القضائي الذي فتحتة النيابة العامة لدى الديوان، التحقيق مرتبط بامرين، أحدهما

تقرير

عقد الصيانة والتشغيل الموقّع بين وزارة الاتصالات وأوجيرو، الذي قررت الغرفة السابعة في الديوان إعطاءه الموافقة المسبقة، بالرغم من انتهاء السنة، وبالرغم من الملاحظين اللتين قدمتهما كل من رئيس الديوان محمد بدران وخميس، وطلبا فيهما إعادة النظر في القرار، لما يحتويه من مخالفة قانونية، أبرزها عدم جواز الموافقة المسبقة بمفعول رجعي، على عقد نُفِّذ بكامله.

التحقيق يبدأ بالفعل، النيابة العامة طلبت المستندات ذات الصلة من أوجيرو، كما استدعت مدير المالية في الهيئة محمد محبدي لإستيضاحه عن قيمة المبالغ المدفوعة في العام 2019، كما تم التواصل مع مديرة المحاسبة العامة في وزارة المالية رجاء الشريف، التي أوضحت أن الهيئة تصرف، منذ سنوات، من دون موازنة.

في القراءة الأولية للمستندات المقدمة من أوجيرو، تبين أنها صرفت، خلال العام 2019، 53 مليار ليرة، في حين أن ما طلبته في العقد الذي وافق عليه الديوان كان 64 مليار ليرة. فارق الـ 11 مليار ليرة هو أساس المشكلة، فالديوان، في موافقته المسبقة، وافق على المبلغ التقديري، لأن الرقابة المسبقة لا ترفض التدقيق في طريقة الصرف والفواتير أو العقود المبرمة مع الموزعين، بل يتم خلالها التأكد من

وجود الاعتماد والسند القانوني للصرف، وعليه، فقد وافقت الغرفة التي ترأسها القاضية زينب حمود على العقد، بعد تعديل عدد من بنوده، بحجة استمرارية المرفق العام، وهي بذلك أصرت على عدم التمييز بين عقد بحاجة إلى الموافقة المسبقة لينفذ وبين عقد نُفِّذ بكامله قبل الحصول على الموافقة، علماً بأن ما يصح في الحالة الأولى، أي الاعتماد على تقديرات الصرف، لا يفترض أن يصح في الحالة الثانية، أي بعد تنفيذ العقد وتحوّل التقديرات إلى أرقام منغذة فعلاً. وهو السبب الذي جعل بدران وخميس يطلبان تحويل الملف إلى عقد مصالحة يعرض على هيئة الاستشارات والتشريع في وزارة العدل قبل الموافقة عليه. لو حصل ذلك، لكن سار العقد نحو التنفيذ، بعد التدقيق في المصاريف، ولما تمّت الموافقة على التفقات المحققة فقط على تقديرات لن تسهم سوى في زيادة العجز في الموازنة، وعليه، فإن الخلاف الذي ظهر إلى العلن، وعُبر عنه في لجنة الاتصالات النيابية، ليس خلافاً يتعلق بالأحكام القانونية كما حاول البعض تصويره، بل هو خلاف له تأثير مباشر على المال العام، لكونه أدى، أو كاد يؤدي (لو لم يطلب خميس وقف التنفيذ) إلى خسارة الخزينة 11 مليار ليرة ليست

رئيساً الحسن لم تُعط الأذن بملاحقتهم. أخشفت السمسار بعد أيام من خروجه من السجن قبل أن يُطلق بعد نحو شهر إثر دفعه فدية مالية قدرها 200 مليون ليرة. في الأثناء أحيل الملف إلى فرع المعلومات، قبل أن تطلب عون استرداده، وأشارت على أمن الدولة بالتوسع في التحقيق. أُعيد استدعاء السمسار والسائق الذي عُثر في هاتفه على تسجيلات صوتية تبين أنّه كان يتلصق بهاديا من السمسار باسم سلوم. وافق السمسار بأنه كان يدفع بين 100 و200 ألف ليرة للموظفين عن كلّ معاملة. بناءً على إفادتي السائق والسمسار، وليقينها بأنّ وزيرة الداخلية لن تحمي الأذن بملاحقة رئيسة هيئة إدارة السير، طلبت عون الاستمخاع إلى إفادة سلوم بصفة شاهدة، وأدعت عليها بجرم الإثراء غير المشروع (لا يحتاج إلى إذن مسبق من الداخلية)، وأحالها إلى قاضي الليرات إلى سائق رئيسة هيئة إدارة السير هدى سلوم العسكري المتقاعد جورج ح. وإلى عدد من الموظفين مكن السمسار أياماً قبل أن يُخلّى سبيله بإشارة المدّعة العامة في جبل لبنان، غداة عون، بعدما وافق على تسوية قانونية تعفي الرأشي من العقوبة إذا اعترف بإعطاء الرشوة وبإسماء المرتشّين. وبناءً على هذه الاعترافات وعلى التسجيلات الصوتية، طلبت عون ملاحقة عشرة موظفين في

ترك قاضي التحقيق جورج زرق رئيسة هيئة إدارة السير هدى سلوم المدّمة عليها بجرم الإثراء غير المشروع بسداد إاضمة، وأخلى سبيل أبرز السماسرة في الملف مع سائقه سلوم، قبل أن يخرج تباعاً باقي الموظفون الذين جرى استجوابهم بشبهات فساد. في ما يأتي مضمون التفقيقات التي أجراها جهاز أمن الدولة مع موظفي «النافعة»، والتي نسبت بتوضيف سلوم والأخرين، تفقيقات أولية قابلة للتّضح، ولا تزال عرضة لتلحّص القاضي، قبل أن يصدر قراره الاتهامي

رؤيات مرئضة

يتحقّ كثيرون على أنّ هيئة إدارة السير والأليات والمركبات المعروفة باسم «النافعة»، واحدة من أكبر أوكار الهدر والفساد في لبنان، قصص كثيرة تروي عن «تسعيرة»، من تحت الطاولة، لكلّ خدمة يُقدمها موظف أو سمسار، وعن «سوم» يتقاضاها هؤلاء لوضع إشارة على دفتر السير تسمح لحامله بقيادة دراجة نارية من دون امتحان، وعن فوضى الحصول على دفاتر قيادة دولية وصكوك بيع سيارات والتلاعب بالتسعيرة الهيئية. هكذا كانت «النافعة»، دائماً وعلى مدى سنوات طوال، منجماً يدرّ ذمها على الموظفين والسماسرة وعلى التقيمين عليها.



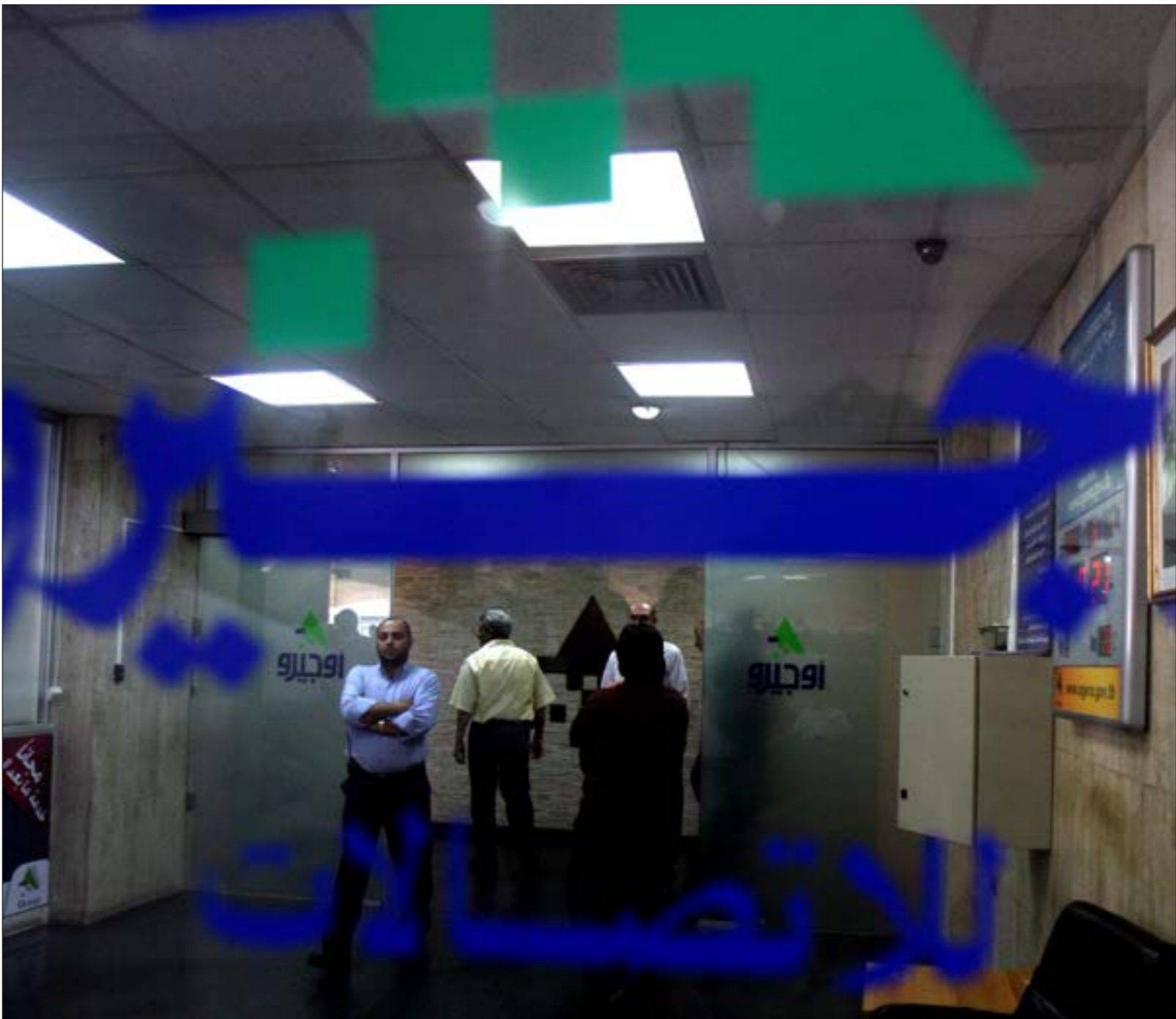
(مروان حطّط)

عون موضح معهم. محاضر

الهيئة. إلا أنّ وزيرة الداخلية السابقة رنا الحسن لم تُعط الأذن بملاحقتهم. أخشفت السمسار بعد أيام من خروجه من السجن قبل أن يُطلق بعد نحو شهر إثر دفعه فدية مالية قدرها 200 مليون ليرة. في الأثناء أحيل الملف إلى فرع المعلومات، قبل أن تطلب عون استرداده، وأشارت على أمن الدولة بالتوسع في التحقيق. أُعيد استدعاء السمسار والسائق الذي عُثر في هاتفه على تسجيلات صوتية تبين أنّه كان يتلصق بهاديا من السمسار باسم سلوم. وافق السمسار بأنه كان يدفع بين 100 و200 ألف ليرة للموظفين عن كلّ معاملة. بناءً على إفادتي السائق والسمسار، وليقينها بأنّ وزيرة الداخلية لن تحمي الأذن بملاحقة رئيسة هيئة إدارة السير، طلبت عون الاستمخاع إلى إفادة سلوم بصفة شاهدة، وأدعت عليها بجرم الإثراء غير المشروع (لا يحتاج إلى إذن مسبق من الداخلية)، وأحالها إلى قاضي الليرات إلى سائق رئيسة هيئة إدارة السير هدى سلوم العسكري المتقاعد جورج ح. وإلى عدد من الموظفين مكن السمسار أياماً قبل أن يُخلّى سبيله بإشارة المدّعة العامة في جبل لبنان، غداة عون، بعدما وافق على تسوية قانونية تعفي الرأشي من العقوبة إذا اعترف بإعطاء الرشوة وبإسماء المرتشّين. وبناءً على هذه الاعترافات وعلى التسجيلات الصوتية، طلبت عون ملاحقة عشرة موظفين في

رئيساً الحسن لم تُعط الأذن بملاحقتهم. أخشفت السمسار بعد أيام من خروجه من السجن قبل أن يُطلق بعد نحو شهر إثر دفعه فدية مالية قدرها 200 مليون ليرة. في الأثناء أحيل الملف إلى فرع المعلومات، قبل أن تطلب عون استرداده، وأشارت على أمن الدولة بالتوسع في التحقيق. أُعيد استدعاء السمسار والسائق الذي عُثر في هاتفه على تسجيلات صوتية تبين أنّه كان يتلصق بهاديا من السمسار باسم سلوم. وافق السمسار بأنه كان يدفع بين 100 و200 ألف ليرة للموظفين عن كلّ معاملة. بناءً على إفادتي السائق والسمسار، وليقينها بأنّ وزيرة الداخلية لن تحمي الأذن بملاحقة رئيسة هيئة إدارة السير، طلبت عون الاستمخاع إلى إفادة سلوم بصفة شاهدة، وأدعت عليها بجرم الإثراء غير المشروع (لا يحتاج إلى إذن مسبق من الداخلية)، وأحالها إلى قاضي الليرات إلى سائق رئيسة هيئة إدارة السير هدى سلوم العسكري المتقاعد جورج ح. وإلى عدد من الموظفين مكن السمسار أياماً قبل أن يُخلّى سبيله بإشارة المدّعة العامة في جبل لبنان، غداة عون، بعدما وافق على تسوية قانونية تعفي الرأشي من العقوبة إذا اعترف بإعطاء الرشوة وبإسماء المرتشّين. وبناءً على هذه الاعترافات وعلى التسجيلات الصوتية، طلبت عون ملاحقة عشرة موظفين في

عون موضح معهم. محاضر



عون موضح معهم. محاضر

عون موضح معهم. محاضر

التحقيق التي اطّلت عليها «الأخبار» تبين أنّ السمسار كان «المباسترو» الرئيس في مراكز الهيئة في الدكوانة وجونيه والشمال، بيماركة من سلوم التي طلبت شفهيّاً من رؤساء هذه المراكز تكليفه بنقل البريد بين المصالح رغم عدم وجود صفة رسمية له. كما بيّنت التحقيقات تقاضي موظفين رشواوى بشكل دوري وحصول مخالفات تسببت بهدر المال العام. وكشفت التحقيقات أنّ الموظف المتقاعد من النافعة، ن ب، (من بلدة زوج سلوم وكان يعمل في مركز البريد الصنادق والوارد إلى القسم 12 ملفاً مخالفاً عُثر عليها في مكتب الأخير «تسهيلاً لسير العمل وأمر المواطنين... ومن دون مقابل»، فيما أكد السمسار أنّه كان يتقده مبلغ 100 ألف ليرة وطابع بشكل دوري. كما اعترف مؤلف آخر بأنّه أعطى السمسار 41 ملفاً بشكل غير قانوني «من دون أي مبالغ مالية أو إجازيات»، وفيما عُثر في هاتفه على رسالة نصية تفيد بأنّه تقاضى من السمسار ستة ملايين ونصف مليون ليرة، ادّعى

بأن المال يعود إلى شقيقه الذي يعمل معقّب معاملات في زحلة ويتعامل مع السمسار نفسه. كذلك استمع إلى إفادات عدد من الموظفين كان بعضهم يُسلم السمسار نفسه صكوكاً جديدة، وأكّد الأخير أنهم كانوا يتلقون منه مبالغ مالية دورياً أو ما يُعادلها من الهدايا أو الطوايح. واستجوب عناصر أمن الدولة رئيس قسم تسجيل السيارات والأليات في الشمال فهد الحزوري الذي ذكر أنّه نظم، بناءً لطلب شفهي من سلوم، تكليفاً للسمسار باستلام وتسليم البريد الصنادق والوارد إلى القسم من المصلحة في الدكوانة. وتبين أنّ السمسار كان يرسل البريد الوارد إلى الحزوري ويتسلم منه البريد الصادر عبر معقّب معاملات كانت قد سُحبت منه رخصته، والأمر نفسه تكرّر مع رئيس فرع تسجيل السيارات في جونيه جوزف الهاروني الذي نظم، كتابياً، بناءً لطلب شفهي من سلوم، يطلب فيه السماح للسمسار بتسليم وتسليم البريد الخاص للفرع.

عون موضح معهم. محاضر

(هيلم الموسوي)

من يتحمل المسؤولية هو وزارة الاتصالات التي تناخر في توقيع العقود

عقد 2020 إلى الوزارة في شهر تشرين الأول، لا تزال تنتظر تنفيذها، علماً بأنه لم يحوّل إلى الديوان للحصول على موافقته المسبقة عليه قبل تأليف الحكومة الحالية. أما بعد تأليفها، فقد طلب وزير المالية الجديد تعديلها لناحية اسم وزير الاتصالات وتوقيعها من قبل الوزير الجديد. وبالفعل، حصل ذلك، لكنها

لم تحوّل إلى الديوان بعد. لم ينفخ الأمر عند هذا الحد، فقد بدأت أوجيرو بالتهديد بالتوقف عن الصيانة، بحجة عدم توافر الأموال. وتأكيداً لذلك، راسل رئيس أوجيرو عماد كريدية وزير الاتصالات طلال حواط في 6 شباط الحالي، ليعلمه عقود مصالحة في هذا الخصوص وعرضها على هيئة التشريع ثم على رقابة ديوان المحاسبة بحسب الأصول. بالنسبة إلى أوجيرو، عقد المصالحة يعني تأخير قبض المستحقات إلى أجل بعيد. وهذا قد يخلق مشكلة في السيولة وقدره الهيئة على القيام بالأعمال المطلوبة منها. من يتحمّل المسؤولية أولاً وأخيراً، بحسب مصادر مطلعة، هو وزارة الاتصالات، التي تتأخر في توقيع العقود. هذا ما فعلته في العام 2017، وهذا ما فعلته في العام 2019 (انتهت حتى 2019/11/27 حتى ترسل العقد إلى ديوان المحاسبة)، بحجة تأخر إقرار الموازنة (أقرّت في شهر تموز). ويبدو أنّ الأمر نفسه يتكرر اليوم، فأوجيرو التي أرسلت

عون موضح معهم. محاضر

«مخطط لفبركة ملف هدى سلوم»!

نفت أوساط رئيسة هيئة إدارة السير هدى سلوم كل ما نُسب إليها في التحقيقات الأولية لدى جهاز أمن الدولة، متحدّثة عن «مخطط لفبركة ملف لها، وأنّ الملف فارغ». وتحدّثت هذه الأوساط عن وجود تسجيل صوتي مدته 62 دقيقة بين السمسار جوزيف ح. وسلوم يُخلّص إلى أنّ السمسار حاول إثارة بعد خروجه من التوقيف بوجود نيّة مبيّنة ضدها، مؤكّدة أنّ سلوم تعرّضت لكمين من قبل مدعي عام جبل لبنان القاضية غادة عون التي استدراجتها بصفة شاهدة مع تقديم ضمانات بأنّها لن توقيها، ثم كتكت بعدها وأدعت عليها بجرم الإثراء، غير المشروع، رغم أنّها ليست الجهة الصالحة للادعاء، بحسب القانون. وإذا أكّدت أوساط سلوم أنّ السمسار لديه تراخيص من وزير الداخلية لتعقيب المعاملات منذ ما قبل تعيين سلوم في هيئة إدارة السير، نفت ما تردد في إفادات الموقوفين عن أنّها توسطت شخصياً لتسهيل أمره. واستشهدت هذه الأوساط بإفادات الموقوفين أمام قاضي التحقيق في بيروت جورج زرق الذين أكّدوا عدم وجود أي علاقة مباشرة بسلوم على اعتبار أنّها لم تكن تتواصل معهم مباشرة من دون الحرص على التسلسل الإداري، ووصفت الأوساط الادعاء بأنّه باطل، كاشفة أنّ عناصر أمن الدولة كشفوا على منزل سلوم لفخض إن كان ثمنه لا يتناسب مع راتبها الشهري. وتعليقاً على إفادات السمسار، قالت أوساط سلوم: «في البدء، قال إنه اشترى لها جهازاً، ثم تراجع عن إفادته ليقول إنّهُ اشترى الجهاز وأعطاه لسائقها الذي أعطاهما إياه بدوره». وأضافت المصادر أنّ السمسار حدّد بأنّ المكان الذي اشترى منه الجهاز هو «خوري هوم»، لافتة إلى أنّه لم يُعثر على فاتورة باسم سلوم، إنما فاتورة باسم والدها يعود تاريخها إلى عشر سنوات.

عون موضح معهم. محاضر

عون موضح معهم. محاضر